تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال

أ.د عبد الوهاب بن خليف

أستاذ التعليم العالي: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

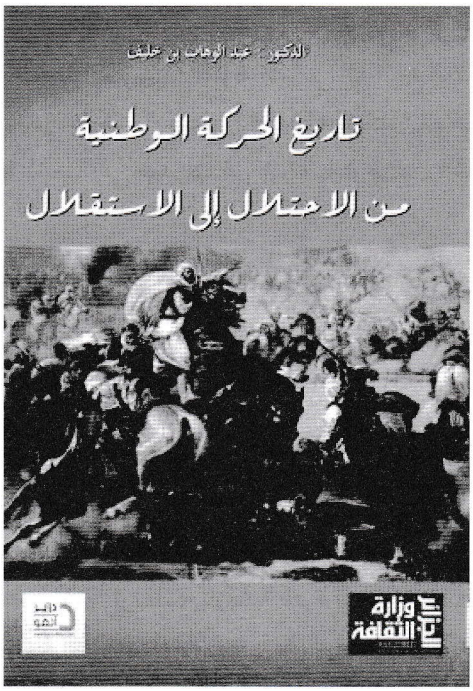

"إن الإنسان هو ظاهرة تاريخية أو بتعبير أدق هو كائن حي لا يستوعب حاضره، إلا من خلال دراسة التاريخ والتمعن في حيثياته. كما أن التوجه نحو المستقبل محكوم إلى حد كبير بتراثه التاريخي. فالتاريخ هو بمثابة المرآة العاكسة التي نفهم جيدا من خلالها واقعنا الإنساني وحاضرنا الحياتي من جهة، ونستشرف بها معالم المستقبل من جهة أخرى".

تهدف هذه القراءة لكتاب الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن خليف، الموسوم" تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال" الصادر عن دار النشر "دزاير أنفو" عام 2013، والذي تم طبعه من قبل وزارة الثقافة في إطار تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، إلى إبراز أهمية الإنجازات التي حققتها

الجزائر في ظل الحركة الوطنية، التي توّجت بثورة تحريرية مظفرة عام 1954، وانتهت باستقلال وطني عام 1962. فهي ثورة من أعظم الثورات في القرن العشرين، أكسبت الجزائر رصيدا تاريخيا وسياسيا، كانت له تداعيات إيجابية على المستوى الجيوسياسي في محيطها الإقليمي والدولي.

هذا الكتاب هو ثمرة مجهودات لسنوات تدريس مادة التاريخ السياسي الجزائري، حيث قام المؤلف بقراءة وجمع وتدقيق في كل ما تيسّر له من معلومات وأفكار وشهادات قدمت في إطار محاضرات في هذه المادة ما بين عامي1830 – 1962 لطلبة العلوم السياسية جامعة الجزائر"3".

إن الفصل الأول الذي جاء بعنوان: "الإطار المنهجي لعلم التاريخ"، هو عبارة عن مدخل أكاديمي، تضمّن الجانب المنهجي لعلم التاريخ، من خلال التأكيد على أن البحث التاريخي يعتمد على المنهج العلمي التجريبي. كما تم التعرّض إلى أنواع الكتابة التاريخية. فهناك الكتابة الرسمية وهي الكتابات التي تصدر عن هيئات رسمية، والكتابة الأكاديمية وهي الصادرة عن مراكز البحث والجامعات، وأخيرا الكتابة الشعبية التي صدرت عن شخصيات صنعت الحدث في شكل مذكرات.

الاحتلال الفرنسي للجزائر مرتبط بالتطور الرأسمالي العالمي

كما ركّز الباحث في الفصل الثاني المعنون:" الظاهرة الإستدمارية في الجزائر" على دراسة الظاهرة الإستدمارية على حد تعبير المفكر الجزائري مولود قاسم نايت بلقاسم. فقد تعمّدت إلى استعمال مفهوم الإستدمار بدل الاستعمار، لأن الاحتلال الفرنسي للجزائر ساهم في تدمير الكيان الجزائري سياسيا، اقتصاديا وحضاريا. بالمقابل، فإن الاستعمار يعني البناء والتعمير.

لذلك، فقد شكّلت الظاهرة الإستدمارية في الجزائر نموذجاً احتلالياً فريداً من نوعه في العصر الحديث، لأنها ارتبطت تاريخياً بفترة التطور الرأسمالي العالمي، الذي تمخّض عن مسار التحوّلات الاقتصادية التي شهدتها أوروبا بدءا بالتوجّه (الماركنتيلي) أو ما يعرف بمرحلة التراكم الرأسمالي الأوّلي الذي ساد منذ الثلث الأخير من القرن الخامس عشر. وكان يهدف هذا التوجه أساسا إلى جلب أكبر كمية من المعادن النفيسة من ذهب وفضة من بلدان خارجية إلى البلدان الأوروبية لاسيما إسبانيا والبرتغال وفرنسا وبريطانيا.

وقد ساعد التوجه الماركنتيلي على قيام السوق الدولية بالاعتماد على الدور الذي قام به الرأسمال التجاري وما ساهم به في إدماج بلدان أمريكا اللاتينية، إفريقيا وآسيا بالقوة والسلاح في هذه السوق لصالح الرأسمال التجاري الذي يسيطر عليه الأوروبيون. وعلى إثر ذلك، فقد فقدت هذه البلدان

استقلالها، ففي هذه الحقبة التاريخية تهيّأت السوق العالمية لمجتمع الرأسمالية الصناعية وبذلك ظهرت الظاهرة الإستدمارية.

جاء فيما بعد التوجه الطبيعي أو كما يسميه الكثير بالفيزيوقراط الذي ظهر خاصة في المنتصف الثاني من القرن الثامن عشر بفرنسا على يد الطبيب فرانسوا كيناي الذي أولى أهمية لخدمة الأرض واعتبر أن مصدر الثروة هو الأرض، حيث وضع جدولا اقتصاديا ينتقل فيه الإنتاج الصافي بين الطبقات الثلاث المنتجة للثروة، المالكة للأرض والعقيمة التي لا تنتج (التجار والحرفيون). ويأتي بعد ذلك التوجّه الكلاسيكي الذي ركّز على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في العملية الاقتصادية وفقا لمبدأ مؤسسه آدم سميث (1723 – 1790) "دعه يعمل أتركه يمر" وأن مصدر الثروة هو العمل.

ساهمت الكلاسيكية في وضع بدايات التطور الاقتصادي للمجتمع الرأسمالي الحديث بقيادة فرنسا وبريطانيا، والذي تزامن مع تطور الثورة الصناعية. فبقدر ما كانت الثورة الصناعية نعمة على الدول الغربيـة الشمالية لاسيما فرنسا وبريطانيا من خلال تطوير اقتصادياتها وتقويتها، فإنها كانت تمثل بالمقابل نقمة على الدول الجنوبية، انتهت باحتلال كل هـذه الدول تقريبا واستنزافـها اقتصادياً وإضعافهـا سياسياً واجتماعياً واستلابها فكرياً وحضارياً.

وقد شملت الظاهرة الإستدمارية خاصة الدول الضعيفة الواقعة في الجنوب وغير القادرة على الدفاع على نفسها في إطار العلاقات الدولية ومن بين هذه الدول نجد الجزائر، التي كانت تحت سيطرة الحكم العثماني، والتي سقطت تحت الاحتلال الفرنسي في 05 جويلية 1830، وذلك بعد ضعف كيانها وتحطم أسطولها البحري القوي في معركة نافرين الشهيرة عام 1827.

تزامن الإستدمار الغربي عموما والفرنسي خصوصا مع تطور النظام الرأسمالي العالمي إلى نظام رأسمالي احتكاري توسعي، ليتوسّع بذلك حجم العلاقات الاقتصادية الدولية بواسطة تنقل المنتوجات والأفكار بين القارات، وكان ذلك خاصة من أوروبا إلى قارات إفريقيا، آسيا، أمريكا وأستراليا. . . ، بالإضافة إلى أن الإنتاج العالمي قد حقّق خاصة في أوروبا نموا كبيرا متزامنا مع ظهور القوى الإستدمارية الكبيرة آنذاك ونقصد بها فرنسا وبريطانيا.

إن هذا التطور الرأسمالي العالمي وما انجر عنه من تطور في ميدان الإنتاج الصناعي تميز ببروز المؤسسات الصناعية الكبرى، وذلك بفعل آليات مختلفة من بينها التركيز، الضّم والاندماج فيما بين المؤسسات، الشيء الذي أدى إلى التطور نحو الاحتكارات الكبرى نتيجة للتوسع الكبير للقطاع

الصناعي، الذي رافقه البحث عن مصادر المواد الأولية لضمان استمرار توسع القطاع الصناعي وإيجاد منافذ جديدة تكون أسواقا لتصريف منجاته.

ونشير هنا إلى أن الاحتلال الفرنسي للجزائر لم يكن بسبب حادثة المروحة الشهيرة، وإنّما كان مبرمجا له منذ سنوات من خلال محاولات السلطات الفرنسية تدجين الجزائر وإضعافها بأشكال مختلفة، يأتي في مقدمتها مسألة الديون الجزائرية المستحقّة على فرنسا والرفض القاطع من قبل الداي حسين لطلب مبعوثي دول مؤتمر إكس لاشابيل بخصوص الامتناع عن تفتيش السفن الأوروبية وعلى رأسها السفن الفرنسية، متذرعين بكون وباء الطاعون كان منتشرا في الجزائر، الأمر الذي يجبر السفن التي تتعرض للتفتيش إلى الإقامة في الحجر الصحي مدة طويلة، قد تتسبب في حدوث خسائر كبيرة للتجارة البحرية.

خطاب الاحتلال ومشروعيته عند الفرنسيين

سعى الكثير من المفكرين الأوروبيين إلى التنظير لفكرة الاحتلال وإيجاد التبريرات الضرورية لإضفاء المشروعية القانونية عليه. فكانوا يهدفون إلى إيجاد الأرضية الخصبة والظروف الملائمة للاحتلال الأجنبي من خلال إقناع أكبر شريحة ممكنة من الجزائريين والأجانب على حد سواء، وذلك بغرض تفادي ردود الفعل العنيفة التي قد يعلنها الجزائريون تعبيرا عن رفضهم للاحتلال الفرنسي وضمان السيطرة الفرنسية المطلقة على جميع الأقاليم الجزائرية بأقل التكاليف المادية والبشرية وبأسرع وقت ممكن.

فمن الناحية السياسية، كان المحتلون يروّجون إلى أن فرنسا جاءت للجزائر من أجل المساهمة في التنمية السياسية وقيادة شعبها المتخلف نحو الأحسن، لأنه شعب متوحش وجاهل ليس أهلا للممارسة الديمقراطية وتجسيد دولة القانون وغيرها من الشعارات الرنّانة. كما أن هذا الشعب غير قادر على بناء دولة قوية بمفرده بعيداً عن الوجود الفرنسي في الجزائر.

أما من الناحية الاجتماعية، فقد ادّعوا بأن الاحتلال جاء إلى هذه البلاد من أجل إدخال المدنية والتحضّر اللذين تنعم بهما أوروبا إلى هذه الشعوب المغلوبة على أمرها من خلال ربط الجزائر فكريا وحضاريا بالثقافة الأوروبية عامة والفرنسية خاصة. وقد حاولت الإدارة الفرنسية في الجزائر بكل ما استطاعت من قوة تكريس الثقافة الغربية عامة واللغة الفرنسية خاصة في أوساط الشعب الجزائري. وبالمقابل سعتْ إلى إقصاء الثقافة العربية الإسلامية وتهميش اللغة العربية.

أما في الجانب الاقتصادي، فقد كانوا يرددون بأن الفرنسيين سيعملون على تطوير الآلة الإنتاجية للجزائر وتقوية اقتصادها وإخراجها في أقرب وقت من دائرة التخلف وهو ما سيؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية للجزائريين.

من الناحية الحضارية، عملت الإدارة الفرنسية وهيّأت الظروف الملائمة لنشر الديانة المسيحية وإتباع أساليب التنصير المختلفة وفي مقدمتها بناء الكنائس.

تأكيداً لما سبق، تم سرد بعض الشواهد التاريخية التي تعزز ما قيل آنفاً. وكان من أخطرها وأغربها ما قاله الجنرال دوبورمون لجنوده بعدما استولى على مدينة الجزائر: "لقد جددتم عهد الصليبيين". ونفس الشيء بالنسبة لما كتبه الرحالة الفرنسي المشهور بوجولا مخاطبا الماريشال بيجو وهو أحد مقربيه: "إن الحرب التي تخوضونها في إفريقيا، إنما هي حلقة من حلقات الحروب الصليبية". ويشار هنا كذلك إلى الدور الكبير الذي لعبته الكنيسة في عمليات التبشير والتنصير من خلال تحويل العديد من المساجد إلى كنائس كجامع كتشاوة بالعاصمة. وكان من أبرز الشخصيات التي قادت وأشرفت على مهمة التنصير في الجزائر، الكاردينال لا فيجري. وعليه، كانت هذه الخطابات والشعارات الرنّانة الكاذبة والمخادعة تأطيراً وتنظيراً لظاهرة الإستدمار الفرنسي في الجزائر لتكريس عملية الاحتلال.

طبيعة الاحتلال وأهدافه السياسية والاجتماعية

إن هذا الاحتلال الاستيطاني هو أخطر أنواع الاحتلال. ويمكن الإشارة إلى أن القرن العشرين قد عرف نماذج قليلة من الاحتلال الاستيطاني، نذكر على سبيل المثال لا الحصر الاحتلال الفرنسي للجزائر من 1830 إلى غاية 1962 والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين من 1948 إلى يومنا هذا. وفي ذات السياق جاء الاحتلال الاستيطاني الفرنسي للجزائر ليفرض سياسة التمييز العنصري بين الجزائريين أصحاب الأرض الأصليين والفرنسيين المحتلين. إن الاحتلال الفرنسي الاستيطاني للجزائر يختلف في طبيعته عنه في المغرب وتونس. إنه احتلال استيطاني اندماجي يعتمد على وسائل الإكراه والقوة.

تنازلت الإدارة الفرنسية و ضحّت –بتعبير الفرنسيين أنفسهم– بما يقارب 90% من مستعمراتها في إفريقيا قبل 1962 من أجل البقاء في الجزائر والاحتفاظ بإحدى أهم المستعمرات في إفريقيا والعالم، لما تتميز به من موقع استراتيجي هام وقربها من فرنسا، بالإضافة إلى أنها تُمثل بوابة إفريقيا.

المقاومات الشعبية المسلحة كاستراتيجية لمواجهة الاحتلال

في الفصل الرابع، تم التركيز على المقاومات الشعبية المختلفة التي خاضها الجزائريون بوسائل بسيطة لمواجهة الاحتلال الفرنسي. فقد تبنّى الجزائريون فكرة الثورة منذ اللحظة الأولى التي وطأت فيها أقدام الفرنسيين الغزاة أرض الجزائر، التي عبّروا عنها من خلال أسلوب المقاومة الشعبية المسلحة. هذه الأخيرة بقدر ما كانت بسيطة في وسائلها العسكرية وخططها الاستراتيجية، فإنها كانت تُعبر عن قناعة راسخة وهي الرفض القاطع للأطروحات المختلفة التي أبدع الفرنسيون في تقديم وصفاتها للجزائريين من جهة، ومن جهة أخرى تُجسّد لنا مدى تمسّك الجزائريين بمختلف شرائحهم بأرضهم من المواطن البسيط الذي يقيم في منطقة ريفية معزولة إلى المواطن الذي أسعفه الحظ للالتحاق بمقاعد الدراسة.

تبنّى الشعب الجزائري خيار المقاومة الشعبية المسلحة باعتباره الأسلوب الاستراتيجي الوحيد المتاح في تلك المرحلة الصعبة للتعبير عن رد فعله العنيف وموقفه الرافض تماما للاحتلال. وقبل الخوض في حيثيات مختلف المقاومات الشعبية المسلحة، فإنه يجدر بنا في البداية تحديد مفهوم المقاومة الشعبية المسلحة أو الكفاح الشعبي المسلح. المقاومة الشعبية المسلحة هي أسلوب جديد انتهجه الجزائريون بقيادة زعماء روحيين برزوا في الأرياف والبوادي. فكانت المقاومة الشعبية المسلحة ببساطتها وأساليبها التقليدية بمثابة السبيل الوحيد الذي اختاره الجزائريون للحفاظ على أرضهم ووطنهم. حيث أبرزت هذه المقاومة الشعبية تمسك الشعب الجزائري بأرضه ووطنه وعدم اقتناعه بخطاب الاحتلال المزعوم وشعاراته المخادعة والرنّانة.

كانت مقاومة الجزائريين منبعثة من روح الوطنية التي غلب عليها الطابع الريفي، لأنها انطلقت من الأرض في نطاقها المحلي ثم توّسعت لتشمل أراضي البلاد كلها على الصعيد الوطني. وكان هدف المواطنين الجزائريين هو الاحتفاظ بالحقل والملكية وأراضي الشمل وهي من القضايا التي استهدفها الاحتلال في البداية لكي يسهل عليه فيما بعد السيطرة الكاملة على كافة أنحاء البلاد.

إن المعاناة اليومية التي تجرّع مرارتها الجزائريون في عقر دارهم بكل ما تحمله الكلمة من معنى، كانت نتيجة طبيعية لرفض الاحتلال الأجنبي من خلال تبني خيار المقاومة الشعبية المسلحة في كافة أنحاء الوطن قادها زعماء وطنيون وشيوخ زوايا وأئمة بوسائل عسكرية بسيطة لكنها قوية الأثر وكبيرة الوقع على جحافل الجيش الفرنسي المحتل.

إن التواصل التاريخي لمختلف هذه المقاومات الشعبية المسلحة من مقاومة الحاج أحمد باي والأمير عبد القادر إلى مقاومة الأوراس مكنها بالرغم من فشلها العسكري أن تزعزع أركان وجود الاحتلال الفرنسي في أنحاء عديدة من هذا الوطن، والتي فاق عددها 150 مقاومة ما بين 1830-1921. فما اندلعت مقاومة شعبية مسلحة وأُخمدت من قبل الفرنسيين إلا كانت بمثابة النبراس الذي أضاء درب المقاومة أو الثورة التي تلتها، ومازادها قوة روحية أن قوامها الجهاد في سبيل الله والوطن، وكانت نهايتها اندلاع الثورة التحريرية المظفرة، التي حقّقت الاستقلال والحرية. ويمكن اعتبار المقاومة الشعبية المسلحة بداية تبلور ونضج الوعي الوطني لدى الجزائريين، لاسيما سكان البادية والريف. وقد كان الوازع الديني هو المحرك القوي لمختلف المقاومات الشعبية المسلحة التي احتضنها الريف الجزائري إلى غاية بداية القرن العشرين.

إن تاريخ الجزائر خلال القرن التاسع عشر مليء بالأحداث والبطولات والأمثلة الحيّة الشّاهدة على المقاومات الشعبية المسلحة للاحتلال الأجنبي. وقد ظهر على مسرح الأحداث في تاريخ الجزائر الحديث من 1830 إلى 1917 الكثير من القادة والزعماء الثوريين الذين دوّخوا العسكريين الفرنسيين بأساليب تقليدية بسيطة مقابل ترسانة عسكرية متطورة. مثّلت هذه المقاومات الشعبية المسلحة، بالرغم من فشلها أمام القوة العسكرية الفرنسية، الدرع الواقي والحصن المنيع للكيان الجزائري أمام كل محاولات الطمس والتغريب بمختلف أشكالها.

إن قراءة متأنية لتاريخ الجزائر الحديث بداية من الثلاثينيات من القرن التاسع عشر وإلى غاية منتصف العشرية الثانية من القرن العشرين، من خلال صدور القوانين التعسفية الاستثنائية المتعلقة بالأراضي الخصبة التي يمتلكها الجزائريون، لاسيما أراضي الشمل وأراضي العرش، تبيّن لنا جلياً أن الإدارة الفرنسية اتبعت أسلوباً يهدف إلى سلب أكبر قدر ممكن من ملكيات الأراضي الجزائرية الخصبة، والتي كان أخطرها قوانين1873، 1865، 1863، 1848، 1887 و1897... هذه القوانين سعت كذلك من خلالها السلطات الفرنسية إلى مسخ الشخصية الجزائرية و تحطيم كيان الشعب الجزائري اقتصاديا و اجتماعيا و جعله مجرد شعب بلا هوية.

كما سعتْ الإستراتيجية الاستيطانية الفرنسية في الجزائر إلى محو الوجود التاريخي والحضاري للشعب الجزائري من خلال تحطيم القوى المادية والروحية لهذا الشعب وذلك بتحويل الفلاح الجزائري المالك للأرض أصلا إلى مجرد خمّاس، من خلال استملاك الأراضي والثروات الطبيعية للبلاد خاصة بعد إصدار مجلس الشيوخ الفرنسي قانون 1873. هذا القانون يُقنن ويسمح بالملكية الخاصة للفرنسيين مؤديا إلى إضعاف الرابطة العصبية، التي تحكم المجتمع الجزائري. فبحكم هذا القانون وغيره، وجد

المستوطنون أنفسهم يسيطرون على أحسن الأراضي وأخصبها للزراعة . فقد كانت هذه القوانين العنصرية سببا في تحطيم نظام القبائل وإفشال حركة التمرد والعصيان للقبيلة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي ، لتنجح الإدارة الفرنسية في الربط بين أشكال العنف الثلاثة: عنف السلاح ، عنف القانون وعنف الاقتصاد لإضعاف الأمة الجزائرية وتفكيكها ، والتشكيك في هويتها الجزائرية وانتمائها العربي الإسلامي من خلال تكريس سياسة التجهيل والأمية بواسطة تشجيع ممارسة الشعوذة واختلاق البدع وإثارة النعرة العرقية بين العرب والأمازيغ .

ربط الجزائر بفرنسا إداريا ، عسكريا وحضاريا

وتعرض الكتاب إلى أشكال التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر وما انجر عنه من معاناة وإذلال للجزائريين . وقد مر بمرحلتين رئيسيتين وهما:

- مرحلة النظام العسكري من 1830 إلى غاية 1870: حاولت في هذا الجانب التأكيد على أن فرنسا سعت منذ بداية احتلالها للجزائر إلى إحكام قبضتها الإدارية وبسط نفوذها السياسي على الجزائر وجعلها تابعة إلى إداريا ، سياسيا وعسكريا إلى فرنسا بعد تعيين حاكم عسكري فرنسي بالجزائر ومنحه صلاحيات واسعة ، وبالتالي محو التنظيم السياسي والإداري العثماني بشكل نهائي .

- مرحلة النظام المدني من 1870 إلى 1962: تكرّست سياسة الاندماج وربط كافة شؤون الجزائر بفرنسا وفقا لاستراتيجية الجنرال شانزي التي بدأت تتجسّد أكثر بداية من عام 1873 ، ووفقا لشعاره القائل: «الابتكار في الجزائر والتشريع في باريس ، والتنفيذ في الجزائر والمراقبة في باريس" .

الانتقال من المقاومة العسكرية إلى المقاومة السياسية

تضمّن الفصل الخامس النضال السياسي للحركة الوطنيـة وذلك من خلال إبراز العوامل الداخلية والخارجية التي كانت وراء اقتناع الجزائريين بضرورة تغيير طريقة التعامل مع الفرنسيين ، من خلال التخلي عن أسلوب المقاومة المسلّحة وتبني خيار المقاومة السياسية .

أما بالنسبة للفصل السادس ، فقد تم فيه التعرض إلى الأحزاب الداعية إلى الاستقلال ونقصد بها حزب نجم شمال إفريقيا الذي تحوّل فيما بعد إلى حزب الشعب الجزائري وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح يدعى حركة انتصار الحريات الديمقراطية .

تمّ التركيز في الفصل السابع على تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الإصلاح وكذا بروزها كقوة سياسية في المؤتمر الإسلامي الأول والثاني المنعقدين على التوالي في 1936 و1937، بالإضافة إلى دورها الإصلاحي في المحافظة على مقومات المجتمع الجزائري.

تم التطرق أيضا في الفصل الثامن إلى الأحزاب الدّاعية للاندماج مع فرنسا بداية بالحزب الشيوعي ونضالاته السياسية في إطار الحزب الشيوعي الفرنسي واستقلاله عنه في 1936، ثم التعرض إلى فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين التي تبلورت أفكارها في إطار منظم خلال عقد مؤتمرها الأول في 1927. ذات التوجهات الاندماجية مع فرنسا تجسدت بقيادة بن جلول وصولا إلى تأسيس حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 1946 بزعامة فرحات عباس.

مجازر الثامن ماي 1945 هي بداية نهاية الاحتلال الفرنسي في الجزائر

إن مجازر 8 ماي 1945 التي ستبقى بلا شك وصمة عار في جبين الاحتلال الفرنسي، كانت حافزاً كبيراً بالنسبة للجزائريين للعودة إلى المقاومة المسلحة. يُجمع المؤرخون على أن ما اقترفته فرنسا في حق الجزائريين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كان عبارة عن بداية نهاية الاحتلال الفرنسي في الجزائر والتعجيل باندلاع الثورة التحريرية المظفّرة في01 نوفمبر 1954.

وفي الختام، تم التعرض في الفصلين الأخيرين التاسع والعاشر إلى الفترة الممتدة من مجازر الثامن ماي 1945، مرورا بتفجير الثورة التحريرية سنة 1954 ومؤتمر الصومام 1956، ثمّ المفاوضات الجزائرية–الفرنسية وصولا إلى تحقيق الاستقلال الوطني في 1962.